### في كلمته أمام الاجتماع العام لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 المنعقد حالياً في دكا

# النصف: المؤسسة البرلمانية الدولية عجزت عن تفعيل أدوات الردع إزاء الأعضاء المخالفين

■ الوفد الكويتي منفتح على كل فكرة لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي

راكان النصف يلقي كلمته أمام الاتحاد البرلماني

الطبطبائي اثناء حضور الاجتماع

■ الكنيست الإسرائيلي مثال صارخ لكيان يجسد التناقض بين مبادئنا وبين الممارسة على الأرض

■ وليد الطبطبائي: البرلمانيون لهم دور كبير في تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر

■ نهدف لتفعيل ردع قانوني ولائحي تجاه كل برلمان يشرعن أفعالاً تناقض مبادئ حقوق الإنسان

قال رئيس وفد الشعبة البرلمانية وكيل الشعبة النائب راكان النصف إن الكنيست الإسرائيلي يعتبر مثالا صارخا لكيان يجسد التناقض الفج بين مبادئنا في الاتحاد وبين الممارسة على الأرض.

وأكد ان ممارساته تناقض وتعاكس تماما النقاط الواردة بالورقة الاسترشادية لموضوع المؤتمر.

جاء ذلك في كلمة القاها النصف امام الوفود البرلمانية المشاركة بالاجتماع العام لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 المنعقد حاليا في عاصمة جمهورية بنغلاديش (دكا).

واضاف ان المؤسسة البرلمانية الدولية عجزت عن تفعيل أدوات الردع الاخلاقية والدبلوماسية إزاء الاعضاء الذين يناقضون مبادئ وشعارات وعناوين الاتحاد بالرغم من نجاح المؤسسة ومثابرتها وصمودها في وجه التغيرات واجتهاداتها المستمرة في التطور والمواكبة.

وأوضح ان النظام الأساسي للاتحاد لا يتطرق لتعليق عضوية أي برلمان يشرعن القهر والقمع والتنكيل والتمييز والاحتلال على حقوق الآخرين اضافة الى شرعنته للقتل والتهجير واغتصاب الحقوق واللعب بالتاريخ والجغرافيا والتحدي الصارخ لكل قرارات الأمم المتحدة التي يعمل الاتحاد وفق مبادئها.

ودعا النصف الى التحرك تجاه تجاه تلك الممارسات من خلال التفكير بجدية في ادخال تعديلات على النظام الاساسي للاتحاد تتعلق بتفعيل جوانب الردع القانوني واللائحي ازاء كل برلمان يشرعن الأفعال التي تأتي مناقضة لكل مبادئ حقوق الانسان ومبادئ الشرعية الدولية.

وأوضح النصف ان اعضاء الوفد البرلماني الكويتي منفتحون على كل فكرة واقتراح ووجهة نظر ازاء تلك الخطوة متعهدا بإبداء كل الاهتمام والتفاعل الجدي من أجل خلق ارضية صالحة لنقاش موضوعي شامل في هذا الاتجاه.

واجتمع النصف امس ورئيس برلمان جمهورية جورجيا إيراكلي كوباخيدزي والوفد المرافق له وذلك على هامش مشاركة الوفدين في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في (دكا).

وجرى خلال الاجتماع استعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما بحث الجانبان عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك اضافة الى تبادل وجهات النظر تجاه الموضوعات المطروحة للنقاش بالمؤتمر.

وحضر اللقاء امين صندوق الشعبة البرلمانية النائب د.وليد الطبطبائي وعضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب يوسف الفضالة

وأكد أمين صندوق الشعبة البرلمانية الكويتية النائب الدكتور وليد الطبطبائي امس اهمية دور البرلمانيين في تعزيز ثقافة قبول الاخر والتسامح مشيرا الى الاضرار التي تسببها العنصرية وتنامي الكراهية للشعوب.

جاء ذلك في تصريح صحفي للطبطبائي عقب حضوره اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالديمقراطية وحقوق الانسان على هامش اعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال 136 المنعقد حاليا بالعاصمة البنغلاديشية (دكا).

ودعا الطبطبائي الى تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان خاصة حق الحياة خاصة في ظل مايجري اليوم من قتل ودمار لكثير من الشعوب دون ان يحرك العالم ساكنا.

وقال ان كلمته خلال الاجتماع تطرقت لموضوع انتهاكات حقوق الانسان في سوريا وفلسطين ومانيمار والعنصرية في دول اوروبا وامريكا ضد المهاجرين والاجانب.

واشار الطبطبائي الى تعاليم الدين الاسلامي التي تدعو الى التسامح واحترام حقوق الاخرين وتدعم مبادئ واساسيات حقوق الانسان .

### طالب الحكومة بإشراك المجتمع المدني في وضعها

# الكندري يثمن تجميد الوثيقة الاقتصادية

عبد الكريم الكندري

ثمن النائب د. عبد الكريم الكندري تجميد الحكومة الوثيقة الاقتصادية واستعدادها للتعاون مع نواب الأمة وطالبها بالاستماع إلى مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالشأن الاقتصادي وأصحاب الكفاءات الكويتية للمساعدة في انتشال البلد من الأزمات الاقتصادية.

وتمنى الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة الوصول الى وثيقة إصلاح اقتصادي تصب في صالح البلد مؤكدا ان العلاج يكون عن طريق إغلاق باب الهدر بالدولة.

وبين الكندري أن الطموح ليس بوقف الوثيقة وإنما في تحقيق اصلاح حقيقي لأوجه الخلل الاداري ومحاربة الفساد مؤكدا ان المواطن لا يريد وثيقة أرقام وإيراد وصادر بل حلولا حقيقية واقعية تغلق مصادر الهدر.

وقال الكندري نريد وثيقة إصلاح تضمن ديمومة الدولة وفق أسس اقتصادية سليمة وتبدأ بالهرم ولا تمس جيوب المواطنين ووقف الهدر في الميزانية مؤكدا ان كل وثيقة لا تلبي الطموح وتتعرض المواطن ستتصدى لها.

واضاف انه لا يوجد كويتي لا يستشعر خطر الاقتصاد والعالم كله في أزمة ونريد ان نعالج هذه الأزمة بالقضاء على الرشوة والأوامر التغييرية للمشروعات والفساد الذي يستنزف الميزانية وليس بزيادة البنزين والكهرباء.

وطالب الكندري النواب بتقديم الاقتراحات الايجابية والمنطقية التي تنتشل البلد وتؤدي الى دوران عجلة الاقتصاد وعودة الشركات الى البورصة وانطلاق المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تعتبر صمام الامان في البلد والتعاون حول هذه الأزمة.

وأشار الكندري إلى أن هناك اقتراحات بشأن الكهرباء والبنزين انتهت منها اللجنة التشريعية وهي الآن لدى اللجان المختصة مطالبا منحها الأولوية وإذا كان هناك عائق على أعضاء اللجان الإفصاح عنه.

وأوضح انه تم تحقيق هدف تجميد وثيقة الاصلاح ولدى النواب استحقاقات اقتصادية قادمة ولا يمكن السماح للحكومة بالتفرد بالإصلاحات الاقتصادية

### دعا إلى خلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً

# الصالح يبارك خفض رسوم التراخيص التجارية

خليل الصالح

اعتبر النائب خليل الصالح قرار وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بخفض رسوم تراخيص المعاملات التجارية خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت.

وأوضح الصالح في تصريح صحافي أن خفض الرسوم المستحقة عن طلبات التأسيس وإصدار التراخيص يعززان فرص الشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويخلقان بيئة مشجعة للمستثمرين محليا وخارجيا ويزيد حركة الاستثمار.

وأعرب عن أمله في أن تشهد المرحلة المقبلة قرارات مماثلة تصب في اتجاه تعزيز المناخ الاقتصادي في البلاد، وتمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في حركة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

وأكد أن هذه الإجراءات مطلوبة لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في الكويت، ورفع تنافسيتها دوليا ومحليا وتحقيق تغيير إيجابي في مؤشر تحسين بيئة الأعمال المحلي.

وطالب الصالح الحكومة بمسارعة الخطى لخلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحا وتذليل العقبات التي تواجهها المشاريع مشددا على أن مواجهة التحديات الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق إلا باستراتيجيات مدروسة

# عبدالله يسأل الفارس عن مخالفات الوظائف الإشرافية والترقيات في التربية الخاصة

أعلن النائب د. خليل عبدالله أبل عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس حول ما تردد عن وجود مخالفات إدارية في إدارة مدارس التربية الخاصة تتعلق في الوظائف الإشرافية والترقيات.

وطالب عبدالله إفادته وتزويده بالآتي:

1 -كشف بعدد رؤساء الأقسام الكويتيين وغير الكويتيين في مدارس التربية الخاصة حسب كل قسم بكل مدرسة من مدارس التربية الخاصة على حدة.

2 -هل يجوز قانوناً لمعلمين غير كويتيين تعيينهم بوظيفة إشرافية ورئاسة أحد أقسام مدارس التربية الخاصة مع توافر عنصر كويتي مؤهل للمنصب الإشرافي نفسه وبالمؤهل الدراسي نفسه؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما السند القانوني؟ وأما إذا كانت الإجابة بالنفي فما سبب تعيين بعض المعلمين من الوافدين بوظائف إشرافية رغم وجود معلمين كويتيين بالتخصص الأكاديمي نفسه والتعليم الدراسي نفسه؟

3 -ما آلية التعيين والترشيح في الوظائف الإشرافية ورئاسة الأقسام في إدارة مدارس التربية الخاصة؟ وفي حال وجود لائحة يرجى تزويدنا بها.

4 -ما آلية الترقيات لمعلمي إدارة مدارس التربية الخاصة؟ وفي حال وجود لائحة يرجى تزويدنا بها.

5 -هل يتم خضوع المعلمين بإدارة التربية الخاصة لاختبارات محددة للوظائف الإشرافية تراعي العدالة والمساواة بين الجميع؟ مع الرجاء تزويدي بالإجراءات المتبعة في عملية الاختبارات للوظائف الإشرافية المتبعة لديكم - إن وجدت-.

6 -هل هناك نية لدى إدارة مدارس التربية الخاصة لتعيين المعلمين الكويتيين بالوظائف الإشرافية بدلا عن الوافدين الحاليين؟


## شركة الإزدهار السياحي العقارية
## Al- Ezdehar Real Estate Tourism Company

تأسست في 19 فبراير 2005 برأس المال المصرح به والمدفوع 6,000,000 دينار كويتي

**دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الازدهار السياحي العقارية لمناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2015 والسنة المنتهية في 31 مارس 2016**

يتشرف مجلس إدارة شركة الازدهار السياحي العقارية بدعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 والسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 والذي سيعقد بمشيئة الله يوم الأربعاء الموافق 20 ابريل 2017 في تمام الساعه 11:30 صباحا بمقر الهيئة العامة للصناعة الكائن في جنوب السرة لمناقشة المواضيع المدرجة على جداول الأعمال على النحو التالي :

**جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015**

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 والمصادقة عليه.
البند الثاني: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والمصادقة عليها.
البند الثالث: سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 والمصادقة عليه.
البند الرابع: مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 والمصادقة عليها.
البند الخامس: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
البند السادس: إقرار توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015
البند السابع: إقرار توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015.
البند الثامن: سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
البند التاسع: مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015.
البند العاشر: تعيين أو إعادة مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
البند الحادي عشر: تعيين أو إعادة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

**جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016**

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 والمصادقة عليه.
البند الثاني: سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 والمصادقة عليه.
البند الثالث: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والمصادقة عليها.
البند الرابع: مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016 والمصادقة عليها.
البند الخامس: سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
البند السادس: إقرار توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.
البند السابع: إقرار توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.
البند الثامن: سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
البند التاسع: مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2016.
البند العاشر: تعيين أو إعادة مراقب الحسابات للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
البند الحادي عشر: تعيين أو إعادة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
البند الثاني عشر: انتخاب عضو مكمل لمجلس الإدارة بدلا من العضو المستقيل.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة خلال ساعات الدوام الرسمي وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور، حسب العنوان التالي:-
العنوان: مدينة الكويت - شارع ابن مسباح (متفرع من شارع الخليج العربي) - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف رقم: 22675259